خواطر من تجاربي في تحقيق التراث

للدكتور

رمضان عبد التواب

عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة .. *

ما جئت اليوم لأحدثكم عن نظرية متكاملة فى تحقيق التراث، والمذاهب المتبعة فى إخراج النص وتوثيقه والتعليق عليه، فإن ذلك كله يحتاج فى شرحه إلى ساعات وساعات ..

ولكنى أريد التحدث عن مجموعة من النقط فى هذا الميدان، جمعتها تحت عنوان: «خواطر من تجاربى فى تحقيق التراث».. وأول ما أريد أن ألفت الأنظار إليه هو خطأ ما وقر فى الأذهان من أن المراد بتحقيق النص إعداده للنشر حسب القواعد المتبعة فحسب؛ إذ ليس الأمر كذلك تماما، فإن أى باحث فى العلوم الإنسانية مطالب بتحقيق النص الذى يستنبط منه نتائج معينة، قبل أن يُقْدِم على استنباط هذه النتائج، وليس من اللازم أن يكون ذلك النص مخطوطا، فكثير من الكتب المطبوعة التى بين أيدينا لا تفترق كثيرا عن المخطوطات؛ إذ إن الذين تولوا طبعها ونشرها طائفة من الوراقين، وبعض الأدعياء الذين لا يدرون عن فن تحقيق النصوص شيئا؛ ولذا جاءت هذه المطبوعات فى كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والتحريف، نصوصها مضطربة مشوشة، تبعد كثيرا عن الأصل الذى كتبه مؤلفوها.

(*) محاضرة القيت فى الموسم الثقافى لكلية اللغة العربية فى العام الجامعى ١٤٠٢/١٤٠٣هـ

والمحقق الأمين ناشرا كان أو باحثا - هو الذى يسلك فى إقامة عبارة النص الذى أمامه على وجهها الصحيح، طرقا مختلفة، كما يستعين على فهم أسلوب المؤلف بوسائل شتى، متذرعا فى كل ذلك بالصبر والجلد، غير ضنين بإنفاق الوقت والجهد بغير حدود.

وفيما يلى تسجيل لبعض الخواطر فى هذه الطرق وتلك الوسائل:

أولا : الشك فى النص أو الشك فى النفس :

فالحس اللغوى أمر ضرورى جدا فى معالجة النصوص: فأنت حين تعالج نصا تريد نشره أو الإفادة منه فى موضوع تبحثه، وقد استغلق عليك فهم هذا النص، فأنت بين أمرين: إما أن يكون العيب فيك أنت؛ لأن محصولك اللغوى قليل، لم يصل بعد إلى مرحلة تتمكن فيها من فهم هذا النص دلالة أو تركيبا، وإما أن يكون النص الذى أمامك، قد أصابه التصحيف أو التحريف، أو السقط والتغيير .!

والمحقق المنصف هو الذى يبدأ عادة باتهام نفسه، قبل أن يتهم النص الذى أمامه. وقد توقفت أنا قديما أمام النص الذى اقتبسه السيوطى فى مزهره عن كتاب «الألفاظ والحروف لأبى نصر الفارابى» فى القبائل التى لا تؤخذ عنها اللغة، وقال فيه: «وبالجملة فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس».

توقفت طويلا أمام هذا النص، وبحثت أولا إمكان أن يكون «اليونان» قد جاور «اليمن»، كما بحثت إمكان انتشار «بكر» فى شمالى الجزيرة العربية، حتى تطل على الفرس من جانب، وعلى القبط من جانب آخر .. وحين اطمأن بى البحث إلى خطل هاتين الفكرتين، لم يبق أمامى إلا البحث عن الصواب، فى ضوء الإمكانة الأخرى، وهى احتمال التصحيف والتحريف .

وإن مراجعة كتاب «الألفاظ والحروف» للفارابى، الذى نشره محسن مهدى، فى بيروت سنة ١٩٦٩م، لا تغنى شيئا فى إصلاح هذا التحريف الواقع فى المزهر: لأن بكتاب الفارابى نقصا فى مخطوطته، ترتب عليه ضياع نصوص كثيرة، منها هذا النص الوارد فى المزهر ..

ويتحير الباحث ويزداد عجبه، حين يرى مجموعة كبيرة من علمائنا الأفاضل يقتبسون هذا النص من المزهر، ويضعونه فى بحوثهم، دون أن يخطر على بالهم أن به تحريفات فاحشة، وثوقا منهم بنص قد طبع محققا، هو نص المزهر: فهذا هو الشيخ محمد على الدسوقى فى كتابه «تهذيب الألفاظ العامية»، والمستشرق الألمانى أوجست فيشر فى كتابه «المعجم اللغوى التاريخى»، والأستاذ عبدالوهاب حمودة فى كتابه «القراءات واللهجات» والدكتور مهدى المخزومى فى كتابه «مدرسة الكوفة»، والدكتور صبحى الصالح فى كتابه «دراسات فى فقه اللغة»، والأستاذ أحمد عبدالغفور عطار فى كتابه «الفصحى والعامية»، والدكتور إبراهيم السامرائى فى كتابه «العربية بين أمسها وحاضرها»، والدكتورة بنت الشاطئ فى كتابها «لغتنا والحياة» - كل هؤلاء العلماء الأفاضل، يقتبسون نص «المزهر»، ولا يقفون أمام عبارته التى لا يقبلها العقل: لأنهم وثقوا فيه.!

وحين توقفت أنا أمام هذا النص، قبل نحو عشرين عاما، رأيت أن أراجع من أجله كتب السيوطى اللغوية، فى محاولة للعثور فيها على هذا النص مرة أخرى: إذ تعودنا ذلك من كثير من المؤلفين، حين يستخدمون النص الواحد فى أكثر من مؤلف من مؤلفاتهم لمناسبات شتى .. وقد صدق حدسى: إذ وجدت النص نفسه مرة أخرى، فى كتاب «الاقتراح فى أصول النحو» للسيوطى، وفيه صواب العبارة: «ولا من تغلب والنمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس».

فانظر كيف حرفت كلمة «النمر» فصارت فى نشرة المزهر: «اليمن»، كما حرفت أختها: «النبط» فصارت فى هذه النشرة كذلك: «القبط»!

والمحقق الذى يبدأ عادة باتهام النص، يرتكب من الحماقات فى تغييره، ما يجعل مؤلفه يتململ منها فى قبره. ومن أمثلة ذلك ما فعله محقق كتاب «الأشباه والنظائر» لمقاتل بن سليمان البلخى، حين وقف أمام نص يقول: «وكان أمرهم الله أن يأخذوا منه»؛ فلم يعجبه تركيب: «كان فَعَلَ»، وبدلا من أن يبحث عن صحته فى كتب اللغه، اتهم النص بالتحريف وغيرّه فجعله: «وكان الله قد أمرهم أن يأخذوا منه»، مع أن هذا التركيب مألوف جدا فى العربية، وفى الكتاب مواضع كثيرة منه، لم يفطن إليها المحقق ولم يغيرّها، مثل قوله: «كان أخذه النبى صلى الله عليه وسلم من جبريل».

وهذا مثال آخر على ضرورة وجود الحس اللغوى، فى معالجة النص: لأن الجهل بالأساليب القديمة ينعكس أثره على معالجة النصوص القديمة كذلك؛ فمن المعروف مثلا أن إطلاق كلمة: «أنشد»، يعنى فى النصوص العربية القديمة أن الشعر الذى يأتى بعدها، إنما هو لغير المنشد.. وكان الجهل بهذه الحقيقة هو ما دعا محققى «سر صناعة الإعراب» إلى التعليق على قول ابن جنى فى هذا الكتاب: «وأخبرنى أبو على، يرفعه إلى الأصمعى، قال: حدثنا عيسى بن عمر، قال: سألت ذا الرمة عن (النضناض)، فأخرج لسانه فحركه، وأنشد:

تبيت الحية النضناض منه * مكان الحِبِّ يستمع السِّرارا»

فقالوا: «والبيت ورد فى اللسان (نضض) منسوبا للراعى، ولم نجده فى ديوان ذى الرمة، فى القصيدة التى من هذا البحر ومن هذه القافية، وليس لذى الرمة فى الديوان غيرها، ولعله أنشد بيت الراعى لما سأله عيسى بن عمر» !

هذا التعليق يدلنا على أنهم يفهمون: (أنشد) على أنها: أنشد ذو الرمة لنفسه، ولو كان ذلك صحيحا، لوجب هذا التقييد فى الأسلوب العربى.. على أن الضمير فى (أنشد) قد يكون راجعا هنا إلى عيسى بن عمر، لا إلى ذى الرمة، كما ترى !

وعلى هذا يكون فهم النص هو الطريق إلى تحقيقه على الوجه الأمثل، ولو لم نفهم

النص، فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير الصحيح فيه. والفهم تقرّبه الشروح فى الشعر القديم والكتب العلمية، غير أنه لا يليق بنا أن نعتمد على ما يقوله الشارح، بل يجب أن ننقد قول الشارح، كما ننقد النص نفسه؛ لأن الشراح ليسوا منزّهين عن الخطأ، وبخاصة فى الشعر.

ويذهب «برجشتراسر» إلى مثل ما نذهب إليه من أن «على الناشر أن يحذر غاية الحذر من تغيير ما لا يفهمه، إلا بعد أن يَثْبُت بالبرهان القاطع أن عدم فهمه للنص لم ينشأ من عدم فهمه للغة، بل عن استحالة الفهم على هذه الصورة، لوقوع الخطأ فى النسخ، ولكن مع الأسف، ليس من النادر أن نجد الناشر يعمد إلى تغيير النص المروى فى النسخ، ظنا منه أنه خطأ وهو صحيح»، كما مثلنا لذلك من قبل.

ومن أوضح الأمثلة على التغيير الناتج عن سوء الفهم، ما صنعه الشيخ محمد عبدالمنعم خفاجى فى تحقيقه «قواعد الشعر» لثعلب؛ ففى بعض فصول هذا الكتاب يقسم ثعلب أبيات الشعر إلى أقسام متعددة، منها ما سماه هو: المعدّل من أبيات الشعر، وعبارته: «وقال (ثعلب): المعدّل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه» وتسمية هذا النوع من أبيات الشعر بالمعدّل، يؤكده قول ثعلب فى تعريفه: «ما اعتدل شطراه».

ولكن الشيخ خفاجيا لم يفهم النص، فقطعه عند كلمة: «أبيات»، وجعل «المعدّل»: «المعذّل» بالذال المعجمة، وقال عنه فى الهامش إنه «المعذّل بن عبدالله الليثى، شاعر إسلامى قليل الشعر». وعندما لم يجد لهذا الشاعر الذى ادعاه، شعرا فى الكتاب، قال فى الهامش: «سقط الشاهد هنا، بعد أن صححنا التحريف الغريب الذى وجد بالأصل، والذى كان مبعثه أن ناسخ الأصل قدم وأخّر فى صفحات الكتاب حين النقل خلطا وجهلا. والظاهر أن النسخة التى كان ينقل منها قد اختلطت صفحاتها، فنقل منها دون تمييز أو بحث».

ثم زاد الشيخ خفاجى من عنده كلمة: «أبْلَغُ»، ووضعها بين معقوفين، قبل النص الذى بتره من قبل، فجعله: «[أبلغ] الشعر ما اعتدل شطراه»!

ويطول بنا المقام لو ذهبنا نعدد الأمثلة على سوء الفهم، وما يترتب عليه من الجرأة على النص، وتغييره زورا وبهتانا. غير أننا نلفت النظر هنا إلى شئ مهم، وهو أنه ليس كل نصٍّ صعب غير مفهوم يعدّ مغلوطا؛ إذ يحدث فى بعض الأحيان أن يغيّر النساخ بعض العبارات الصعبة غير المفهومة لهم، بعبارات سهلة مفهومة، فإذا عثرنا على قراءتين إحداهما تفهم بسهولة، والأخرى تفهم بصعوبة، فضلنا الثانية.. إذ لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئا لا يفهم إلا بصعوبة بشئ مفهوم بسهولة، والمحتمل غير ذلك. وهذا المذهب صحيح، والقاعدة التى تترتب عليه نافعة؛ إذ تحذرنا مما يسهل فهمه؛ فإنه كثيرا ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم، فعلينا إذن أن نستخرجه، ولا نكتفى بتخمينات النساخ ، وهى فى الحقيقة بعيدة عن الأصل .

ولا يصح لنا أن ننسب الخطأ فى الكتاب إلى مؤلفه، إلا إذا قامت الأدلة الواضحة على ذلك، كاتفاق النسخ التى ينقل بعضها عن بعض على هذا الخطأ فى موضع من المواضع، وكذلك الحال إذا اطرد وقوع الغلطة نفسها فى مواضع مختلفة من الكتاب. أما إذا وجدنا النسخ غير متفقة فى الخطأ، كان هناك احتمالان: إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف، وإما أن يكون من المؤلف وانتبه إليه بعض النساح فأصلحه، ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا كانت النسخة الأصلية التى كتبها بيده محفوظة.

ومع ذلك فإننا إذا تأكدنا من أن الخطأ قد وقع من المؤلف، فإننا لا نصلحه فى متن الكتاب ـ فيما عدا القرآن الكريم ـ وإنما نبقى عليه كما هو، ونشير إلى وجه الصواب فيه فى هوامش التحقيق. ومن أمثلة ذلك أننا نرى بعض المؤرخين يخطئون فى كلامهم، كالمقريزى؛ فقد كتب فى كتاب «المقفى»: لا تُخْلِى مجلسى من على بن أحمد. والصواب: لا تخلِ ، بدون الياء، ونشاهد ذلك مكتوبا بخطه: (تخلى) فى النسخة الأصلية للكتاب، كما نشاهد فى مخطوطة «المغرب فى حلى المغرب» لابن سعيد الأندلسى، التى كتبها بخط يده، أغلاطا كثيرة كإبدال الرفع بالنصب والمذكر بالمؤنث.

ويتبين لنا من كل ذلك، أن فهم النص ضرورى جدا لتحقيقه على الوجه الصحيح،

وأن اتهام المحقق نفسه، يجب أن يسبق اتها النص بالتحريف والتصحيف أو الخلط والاضطراب، وأن الإقدام على تصحيح النص بالباطل أمر لا يليق .

ثانيا : مراجعة مصادر المؤلف :

وهذه المراجعة للمصادر التى استقى منها المؤلف مادته العلمية، تعدّ من أهم وسائل تحقيق النص. ويعدّ هذا الأمر سهلا إذا نص المؤلف على اسم كتاب بعينه، أو نص على اسم مؤلف لم يترك لنا إلا كتابا واحداً، كسيبويه مثلا. أما إذا لم ينص على ذلك، أو نص على اسم مؤلف له أكثر من تأليف، فإن العثور على النص فى موضعه يصبح مهمة شاقة. وقد عانيت أنا من ذلك عند تحقيقى لكتاب «لحن العوام» لأبى بكر الزبيدى، الذى نشرته فى عام ١٩٦٤م عن مخطوطة وحيدة سقيمة مليئة بالتحريفات والأخطاء؛ فكان الزُّبيدى إذا ذكر قولا لسيبويه، رحت أقلب صفحات كتابه الضخم حتى أعثر على بغيتى. أما إذا ذكر قولا لابن السكيت فإن تحقيقه كان يتطلب منى الرجوع إلى كتبه: إصلاح المنطق، وتهذيب الألفاظ، والقلب والإبدال، والأضداد. وإذا ذَكَر ابنَ قتيبة فلا بد من تصفح: أدب الكاتب، وعيون الأخبار، والمعانى الكبير، وتفسير غريب القرآن، وتأويل مشكل القرآن، وغير ذلك من مكتبة ابن قتيبة الكبيرة .

وإن إهمال الرجوع إلى مصادر المؤلف، ليؤدى إلى كثير من الأوهام والخلل فى تحقيق النص، والإبقاء على ما أصابه من تحريف وتصحيف، أو سقط واضطراب. وأوضح مثال على هذا ما وقع من محقق كتاب «المسائل والأجوبة» للبطليوسى؛ ففى مخطوطة هذا الكتاب يوجد مثلا النص التالى: «وقال ربيعة بن مفرغ فى نحو من هذا الشعر، أنشده أبو تمام:

وكم من حامل لى ضَبَّ ضِغن بعيدُ قلبه حلو اللسان
ولكنى وصلت الحبل منه مواصلةً بحبل أبى بيان»

وبدلا من أن يبحث محقق الكتاب فى حماسة أبى تمام عن هذا الشعر ـ وهو فيها

«لربيعة بن مقروم»، علق في الهامش على عبارة: «ربيعة بن مفرغ» المحرفة بقوله: «الصحيح هو: يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ. انظر الخزانة ٢١٢/٢ وإرشاد الأريب ٢٩٧/٧ والشعر والشعراء ٢١٩»، فأكثر المحقق من ذكر مصادر ترجمة «ابن مفرغ» ولم يدر أنه تحريف: «ابن مقروم» !

ومقابلة النصوص بمصادرها مما يستهين به محقق هذا الكتاب استهانة بالغة، فيقع لذلك في سلسلة طويلة من الأخطاء والتحريفات؛ فمثلا في نص نقله البطليوسي عن ابن قتيبة في أدب الكاتب، نرى في عبارته: «وإذا اجتمعت الضأن والمعز وكثرتا، قيل لهما: ثلاثلة». ولو رجع المحقق إلى أدب الكاتب لعرف أن الصواب هو: «ثلة» لا «ثلاثلة» كما في المخطوط.

وفي نفس الصفحة من كتاب المسائل والأجوبة، يقول البطليوسي: «وذكر من تكلم في الأمثال أن العرب تقول في أمثالها: لا أفعل في ذلك معزى الفِزْر حتى تجتمع معزى الفزر». ولو رجع محقق الكتاب إلى المؤلفات العربية في الأمثال، كمجمع الأمثال للميداني، وجمهرة الأمثال للعسكري، وأمثال الضبي، وفصل المقال لأبي عبيد البكري، لعرف أن هذا المثل يقال بطريقتين، وأن صواب العبارة: «لا أفعل ذلك معزى الفزر، أو حتى تجتمع معزى الفزر. وقد ترتب على إهمال المحقق لمراجعة كتب الأمثال هنا، وقوعه في الأخطاء التالية:

١ ـ عبارة «فقال له هبيرة» صوابها: «فقال لابنه هبيرة».
٢ ـ عبارة «والله لا أرعاها من حسل» صوابها: «والله لا أرعاها سن حسل».
٣ ـ عبارة «فاتهمها الناس» صوابها: «فانتهبها الناس».
٤ ـ عبارة «قد انقلب المعزى» صوابها: «قد أُنْهِبَ المعزى».
٥ ـ عبارة «شبيب بن البرماء» صوابها: «شبيب بن البرصاء».

وغيرُ ذلك كثير كثير.. وهذا النوع من التهاون في مراجعة مصادر المؤلف عند تحقيق النص عيب كبير.!

ثالثا : مراجعة المؤلفات المماثلة :

فإنه كما يجب على المحقق الرجوع إلى المصادر التى نقل عنها المؤلف، يلزمه كذلك مراجعة المؤلفات المماثلة للكتاب الذى يحققه، فإن كان يحقق كتابا فى النحو، راجع مسائله فى كتب النحو المختلفة، أو كتابا فى الفقه الشافعى، راجع الكتب المتخصصة فى موضوعه، أو كتابا فى الطب، لم يغفل التراث الطبى عند العرب، فإن كل ذلك يعين على تحقيق النص على خير وجه.

وقد كان القدماء من علمائنا يصنعون ذلك؛ فقد ذكر ابن الجزرى مثلا أن عاصم بن بهدلة، أحد القراء السبعة، توفى سنة ١٢٧هـ، ثم نقل عن الأهوازى أن عاصما مات سنة ١٢٩هـ، وقال بعد ذلك: «قلت: بل الصحيح ما قدمت. ولعله تصحف على الأهوازى سَبْعٌ بتسع. والله تعالى أعلم».

ومثل ذلك ما صنعه ياقوت الحموى فى ترجمة «ابن سيدة الأندلسى»؛ إذ قال: «هو على ابن أحمد بن سيدة.. هكذا قال الحميدى: على بن أحمد. وفى كتاب ابن بشكوال: على بن إسماعيل. وفى كتاب القاضى صاعد الجيانى: على بن محمد فى نسخة، وفى نسخة: على بن إسماعيل. فاعتمدنا على ما ذكره الحميدى: لأن كتابه أشهر».

وإن مراجعة المصادر المتخصصة فى موضوع النص الذى نحققه، لهى أمر ضرورى جدا، لتصحيح ما قد يبدو فى الظاهر صحيحا لا غبار عليه، وهو فى حقيقة أمره مصحّف ومحرّف؛ فإننا إذا قرأنا مثلا فى كتاب «الوجوه والنظائر» للدامغانى قوله: «قضى بمعنى فَعَلَ.. قال الله تعالى فى سورة الأحزاب: «**إذا قضى الله ورسوله أمرا**» يعنى: إذا فعل الله ورسوله شيئا من أمر تزويج وثبت» ـ إذا قرأنا هذا ربما ظننا صحته، حتى إذا راجعنا كتابا مماثلا هو: «الأشباه والنظائر» لمقاتل البلخى، ورأيناه يقول فى هذه الآية: «يعنى إذا فعل الله ورسوله شيئا من أمر تزويج زينب»، علمنا أن كلمة: «وَثَبَتَ» فى كتاب الدامغانى، ليست إلا تحريفا لكلمة: «زينب»، فى قصة «زينب بنت جحش» المعروفة.

وكذلك الحال فى عبارة الدامغانى التى تقول: «التصريف: البلوى والتقليب» فإنها إذا روجعت على نظيرتها فى كتاب البلخى، تبين لنا وجه الصواب فيها، وهو: «التصريف: التلوين والتقليب».

وهذا موضع من كتاب «العين» للخليل بن أحمد، نرى فيه كيف تفيد مراجعة المؤلفات المماثلة، فى اكتشاف أخطاء علمية كبيرة، فى مؤلف من المؤلفات المشهورة لعلم من أعلام العربية، وهو الخليل، فقد جاء فى هذا الكتاب نقلا عن مخطوطاته المتبقية لنا منه ما يلى: «والمتشعِّث فى العروض فى الضرب الخفيف: ما صار فى آخره مكان فاعلن فعولن، كقول سلامة:

وكأنّ ريقتَها إذا نبهتها صهباءُ عتّقها لِشُرب ساقى»

ويلاحظ على هذه العبارة أمران:

الأول: أن كلمة: «المتشعث» صوابها: «المشعَّث». والتشعيث ـ كما تذكر كتب العروض ـ حذف أول الوتد المجموع من عروض بحر الخفيف والمجتث، أو بمعنى آخر: ذهاب عين «فاعلاتن»، فيبقى: «فالاتن» وينقل فى التقطيع إلى: «مفعولن».

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن عبارة : ما صار فى آخره مكان فاعلن مفعولن» ينبغى إصلاحها إلى: «مكان فاعلاتن مفعولن».

الثانى: البيت الذى ساقه الخليل شاهدا على هذه القاعدة العروضية، وهو بيت سلامة (ابن جندل)، ليس من بحر الخفيف مع الأسف، وإنما هو من بحر الكامل.وقد كنا نظن أن فى كتاب العين سقطا أو تحريفا فى هذا الموضع، غير أننا وجدنا العبارة بنصها (باستثناء المتشعث، التى كتبت المشعث، على الصواب) فى كتاب «تهذيب اللغة» للأزهرى، مروية عن الليث، وهو يقصد كتاب العين بالطبع. وقد فات أستاذَنا عبدالسلام هارون ـ محقق الجزء الأول من تهذيب اللغة ـ التعليقُ على هذه العبارة، أو ملاحظة ما بها من أمور

مخالفة لما اصطلح عليه العروضيون، كما فات محققَ العين. ومن العجيب أن يرد مثل ذلك عن الخليل بن أحمد، مؤسس علم العروض ومكتشف قواعده!

رابعا : مراجعة النقول عن الكتاب والحواشى والشروح :

يفيد كثيرا فى تحقيق النص أن يرجع المحقق إلى الاقتباسات المتأخرة عن الكتاب، فى بطون المؤلفات المختلفة. غير أن الحذر هنا ضرورى جدا، لأن بعض المؤلفين يسقطون فى اقتباسهم ما لايهمهم من عبارات الكتب التى يستخدمونها، أو يعيدون صياغة العبارة أحيانا بما يتفق مع السياق الذى يضعونها فيه.

ولكن مهما كان من أمر الصورة التى آل إليها الاقتباس هنا وهناك، فإنه قد يلقى الضوء على ما التبس من عبارة المخطوطة، أو أصابه التصحيف والتحريف على أيدى النساخ فى مختلف الأزمنة.

ولو لا الاقتباسات التى أودعها الصفدى فى موسوعته: «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» من كتاب «لحن العوام» لأبى بكر الزبيدى الأندلسى، لما تمكنت من إخراج هذا الكتاب، منذ عدة سنوات، بصورة مرضية.

ولقد أفدت كثيرا من مراجعة الاقتباسات التى ملأ بها أبوبكر بن الأنبارى كتابه: «المذكر والمؤنث» من كتاب «الفراء» فى هذا الموضوع، عندما كنت أحقق هذا الكتاب الأخير قبل سنوات مضت.

كما أن الحواشى والشروح التى صنعها العلماء لبعض الكتب، تعد فى غاية الأهمية كذلك، لإلقاء الضوء على عبارات هذه الكتب، وتقويم ما أصابها من أوهام النساخ عبر العصور؛ فلا يعقل مثلا أن ينشر كتاب سيبويه دون رؤية أحد الشروح الموسعة عليه، كشرح أبى سعيد السيرافى مثلا، وكذلك نشر كتاب «المعرب» للجواليقى لا يكتمل على وجهه الصحيح، دون رؤية الحاشية الجيدة التى وضعها عليه العلامة اللغوى «ابن برى المصرى». ومثل ذلك يقال عن كثير من الكتب التى تناولها العلماء بالشرح والتعليق .

خامسا : تخريج النصوص :

تخريج النصوص هو البحث لها عما يؤيدها ويشهد بصحتها فى بطون الكتب. وهو أمر ضرورى جدا؛ فقد يبدو النص واضحا مفهوما، وعندئذ يتكاسل المحقق فى أمر مراجعته وتخريجه فى المصادر المختلفة، للتأكد من صحة مضمونه.

وهذا مثال يؤكد هذه القضية، ويبرهن على أهميتها فى تحقيق النص؛ فقد ورد فى كتاب: «الجنى الدانى فى حروف المعانى» لابن أم قاسم المرادى، النص التالى:

«وقد جعل بعضهم اللام فى قوله تعالى: «وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ» لام الجحود على قراءة الكسائى».

فإننا إذا خرجنا قراءة الكسائى فى المصادر المعروفة للقراءات، عرفنا أن هذه القراءة التى ذكرها المرادى، هى قراءة غير الكسائى؛ لأن قراءته هى: (لَتَزُولُ). وعلى هذا يكون النص فى الجنى الدانى ناقصا كلمة: [غير]. وصواب العبارة على هذا: «على قراءة [غير] الكسائى» .

والنصوص التى ينبغى تخريجها فى الكتاب المحقق كثيرة ومتنوعة، وعلى رأسها القرآن الكريم. ولا يصح أن يثق المحقق بحفظه لكتاب الله العزيز، فإن بعض آياته تتشابه، وكثيرا ما يحدث فيها السهو والخلط، لدى بعض المؤلفين أو النساخ. ومن أمثلة ذلك ما جاء فى مخطوطة كتاب الحيوان للجاحظ: «فلما أتوا على وادى النمل» وصواب الآية: «حتى إذا أتوا على وادى النمل».

ويستعان فى تخريج النصوص القرآنية فى مواضعها من المصحف، ببعض الفهارس التى صنعها العلماء لآيات القرآن الكريم. ومن أقدمها كتاب: «نجوم الفرقان فى أطراف القرآن» لجوستاف فلوجل، المطبوع فى ليبزج سنة ١٨٤٢م وكتاب: «مصباح الإخوان لتحرى آيات القرآن» المطبوع سنة ١٣٢٢هـ على نفقة نظارة المعارف العثمانية، وكتاب:

«المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» لمحمد فؤاد عبدالباقى، وقد طبع فى القاهرة عدة مرات، وغير ذلك.

وينبغى ألا يسارع المحقق إلى تخطئة نص الآية فى المخطوط الذى أمامه، بناء على ما فى المصحف الذى بين أيدينا، بل عليه أن يبحث عنه فى كتب القراءات المختلفة، مثل كتاب «السبعة فى القراءات» لابن مجاهد، و «التيسير فى القراءات السبع» لأبى عمرو الدانى، و «النشر فى القراءات العشر» لابن الجزرى، و «إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر» للبنا الدمياطى، ولا يُغفل البحث فى كتب القراءات الشاذة، مثل: كتاب «مختصر فى شواذ القرآن» لابن خالويه، و «المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات» لابن جنى، وغير ذلك.

كما ينبغى أن يشير فى تخريجه للقرآن الكريم إلى اسم السورة ورقمها ورقم الآية.. وقد جرت عادة بعض المحققين على إهمال ذكر رقم السورة، وهو أمر ضرورى فى العصر الحاضر لمن لا يعرف مكان السورة فى المصحف من المثقفين .

وتخريج الأحاديث كذلك من الأمور التى يلزم المحقق الاهتمامُ بها، حتى يطمئن إلى سلامتها من التصحيف والتحريف. ويعين على ذلك كتاب: «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى فى الكتب الستة ومسند الدارمى وأحمد بن حنبل وموطأ الإمام مالك» للمستشرق «ڤنسنك»، وكتاب: «مفتاح كنوز السنة» لمحمد فؤاد عبدالباقى، و «الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير» للسيوطى، وغيرها.

وللأحاديث التى يستشهد بها فى اللغة مراجعُ خاصة، منها: «غريب الحديث» لأبى عبيد القاسم بن سلام، و «غريب الحديث» لابن قتيبة، و«الفائق فى غريب الحديث» للزمخشرى، و «الغريبين» لأبى عبيد الهروى، و «النهاية فى غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، وغيرهما.

والأمثال العربية، مما ينبغى تخريجها فى كتب الأمثال المختلفة، لكى يطمئن المحقق

إلى سلامة روايتها وضبط كلماتها. ومن هذه الكتب المعتبرة: «مجمع الأمثال» للميدانى، و«المستقصى» للزمخشرى، و «جمهرة الأمثال» لأبى هلال العسكرى، و «فصل المقال» لأبى عبيد البكرى، و «أمثال ا لعرب» للمفضل الضبى، و «الأمثال» لمؤرج السدوسى، و «الأمثال» لأبى عكرمة الضبى، وغيرها.

أما تخريج الأشعار، ومراجعة المصادر المختلفة فى تحقيق أبيات الشعر، فشئ لا يغنى عنه مهارة المحقق وحذقه بالأسلوب العربى: فإذا رأيت محقق المجمل لابن فارس يسوق قول المؤلف:

«قال أبو عبيدة فى قوله فى بئر:

لا حُـورٍ سَـرَى ولا شَـعَرْ

أى فى بئر حُورٍ هَلِكة»

فاعلم أنه لم يراجع المصادر فى تحقيق هذا البيت، ولو راجعها لعرف أن عبارة: «فى بئر» التى فصلها عن البيت، إنما هى جزء منه، وأن صوابه:

فى بئر لا حُورٍ سرى ولا شَعَرْ

ومثل ذلك تماما ما فعله فى مادة (ثبو) من المجمل، حين كتب نص ابن فارس فيه على النحو التالى:

«وثَبَّيت على الشئ: أدمت عليه. قال لبيد:

يثبِّى ثناء من كريم»

ثم ابتدأ سطرا جديدا، على النحو التالى:

وقوله:

ألا انْعَمْ على حسن التحية واشرب»

ولو راجع المحقق بيت لبيد فى ديوانه والمصادر الأخرى، لعرف أن كلمة: «وقوله»

التى بدأ بها السطر الجديد، جزء من بيت لبيد، وأن البيت بتمامه هو:

يثبّى ثناء من كريم وقولُـــه ألا انْعَمْ على حسن التحية واشرب

ولا بد أن يرجع المحقق إلى ديوان الشاعر إن كان له ديوان، وإلا رجع إلى ما رُوى من أشعاره فى المجاميع الشعرية المختلفة، كالأصمعيات، والمفضليات، وجمهرة أشعار العرب للقرشى، وحماسة أبى تمام، وحماسة البحترى، والحماسة البصرية، وحماسة ابن الشجرى، والأشباه والنظائر للخالديين، وغيرها.

وتمتلئ المصادر العربية بالمقطوعات الشعرية، والأبيات المفردة، والرجوع إليها ضرورى للوقوف على الروايات المختلفة، والشروح المصاحبة، وتقويم ما اعوج من نص المخطوط الذى أمامه.

وأحب أن أناقش هنا موضوعا يجادلنى فيه بعض أدعياء التحقيق، منذ مدة ليست قصيرة؛ فقد درج جِلَّة المحققين من العرب وغيرهم، على الاستقصاء فى تخريج النصوص الشعرية، والتنبيه على جمهرة المواضع التى ورد فيها هذا البيت أو ذاك فى المصادر التى بين أيديهم.

وقد يعيب بعض الناس هذا المنهج؛ إذ يرون فيه مبالغة وإسرافا فى التخريج، كما ينادى بعضهم بالاكتفاء بمصدر أو بمصدرين، ولا سيما فى الشعر المشهور المتداول.

وما درى هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى، قد يفيد باحثا أو محققا يجد أمامه هذا البيت أو ذاك فى سياق نثرى غير مفهوم، إما لاختصار مخل فى العبارة، وإما لتصحيف أو تحريف أصابا هذا النص فى كتاب مطبوع أو مخطوط.والوسيلة المأمونة العاقبة فى مثل هذه الحالة، هى البحث عن مثل هذا البيت فى مصادره المختلفة، لعله يعثر فى بعضها على سياقه الخالى من الاضطراب والتشويش.

مثل هذا الباحث أو المحقق يحمد لهذه الطريقة المستقصية فى تخريج الأشعار، أن وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذى يهمه، ووفرت له كثيرا من الجهد والمشقة.

وهذا مثال واحد يبين مدى صدق هذا القول؛ ففى شرح قصيدة عدى بن الرقاع، التى نشرها المحقق الجليل الأستاذ عبدالعزيز الميمنى، فى الطرائف الأدبية، شرح البيت التالى:

وبهـا مُنـاخ قلّمـا نزلـت بـه ومُصَمَّعَـاتٌ من بنـات مِعاهـا

بالعبارات الآتية:

«مصمعات يعنى: بعذاب ملزمات محدرات سعرات لعله (كذا) أكلها وشربها».

كذا ساق الميمنى نص المخطوطة كما هو بتحريفه، ولم يتبين وجه الصواب فيه، فكتب بعده كلمة (كذا). ولو أتيح للأستاذ الميمنى أن يعرف مصادر هذا البيت، لرأى فى سياق بعضها ما يعينه على إصلاح هذا التحريف الذى شوه وجه النص؛ ففى كتاب «لحن العوام» لأبى بكر الزبيدى النصُّ التالى: «قال أبو نصر: أتانا بشريدة مصمّعة إذا رفعها كالصومعة وحدد رأسها. ويقال: بعرات مصمّعات إذا كانت ملتزقاتٍ عطاشا فيهن ضمور. وأنشد لعدى بن الرقاع: ولها مناخ.. البيت».

وعلى ضوء نص «لحن العوام» السابق، يمكن إصلاح الخلل الواقع فى نص الطرائف الأدبية، على النحو التالى: «مصمّعات يعنى: بعرات ملتزقات محددات ببعرات لقلة أكلها وشربها».

على أن الاكتفاء بمصدر أو بمصدرين، قد يجر إلى ادعاءِ خطأ نسبة بيت وردت فى مصادر لم يرها المحقق، أو القولِ بتحريف أو تصحيف فى رواية لم يجهد المحقق نفسه فى البحث عنها، أو ترك التصحيف والتحريف كما هو، لعثوره عليه مرة أخرى فى مصدره الذى اكتفى به.

وقد وقعت أنا فى بعض ذلك، عند تحقيقى لكتاب «لحن العوام» للزبيدى، إذ ادّعيت فيه قبل عشرين سنة أن رواية بيت الفرزدق:

وعضُّ زمان يابن مروان لم يَدَع من المال إلا مُسحتا أو مجرَّفُ

محرفةٌ فى ديوانه، وأن الصواب: «مجلّف». غير أن من يطلعُ على كتاب: «الإبدال» لأبى الطيب اللغوى، يعرفُ أن البيت يقال بالروايتين: «مجلّف» و «مجرّف» !

ولا بد كذلك من تخريج الأعلام الواردة فى النص، من أسماء الأشخاص والأماكن والبلدان، للتأكد من صحتها وخلوها من التصحيف والتحريف والسقط؛ فإن الأعلام ينتابها من الخلل الشئ الكثير على أيدى النساخ.. ولقد صدق «علىُّ بن المدينى» حين قال: «أشد التصحيف ما يقع فى الأسماء؛ لأنه شئ لا يدخله القياس ولا قبله شئ يدل عليه ولا بعده».

ويكفى أن تعلم أن ناسخ المخطوطة الوحيدة الباقية لنا من كتاب «لحن العوام» للزبيدى، جعل من «أبى حاتم السجستانى» : «أبا خافور السجستانى» كما جعل من «أبى داود الإيادى»: «أبا ذواو الأبازى»، وغير ذلك.

وقد يتبين من تحقيق هذا العلم أو ذاك، أنه مقحم على النص، لأن صاحبه قد ولد فى زمن لاحق لزمن تأليف الكتاب، فكم أدخل عوام النساخ إلى صلب المتن من حواشٍ كتبت بعد عصر المؤلف بسنوات طويلة، ظنا منهم أنها من نص الكتاب !

وقد خصص علماؤنا القدامى مجموعة ضخمة من المؤلفات ، للرجوع إليها فى إصلاح ما ينتاب الأعلام من تصحيف أو تحريف على أيدى هؤلاء النساخ، فى كل فن من فنون المعرفة العربية، وهى تلك الكتب المعروفة بكتب التراجم والطبقات للنحاة واللغويين، والفقهاء، والمحدثين، والمفسرين، والقراء، والشعراء، والأطباء، وغيرهم.

ويكفى أن نمثل هنا بمعجم الأدباء لياقوت الحموى، ووفيات الأعيان لابن خلكان

والوافى بالوفيات للصفدى، وبغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكى، وتهذيب التهذيب لابن حجر، وطبقات المفسرين للداودى، وغاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام، وعيون الأنباء فى طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة، وغير ذلك كثير كثير.

بل لقد ألفوا فى الأنساب، كجمهرة أنساب العرب لابن حزم، والاشتقاق لابن دريد، وخصصوا بعض المؤلفات لتراجم علماء بلد من البلدان، كتاريخ بغداد للخطيب البغدادى، كما ألفوا فى تراجم علماء عصر من العصور، كالدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى، والضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى.

كما أن بعض المؤرخين الذين رتبوا الحوادث التاريخية على حسب السنين، قد التزموا أن يترجموا لمشاهير العلماء بمناسبة تواريخ وفياتهم هنا وهناك، كما نرى ذلك فى الكامل لابن الأثير، والبداية والنهاية لابن كثير.

أما أسماء الأمكنة، فقد ألف العلماء مجموعة كبيرة من المعاجم لضبطها والتعريف بها. وهذه لا يستغنى المحقق عن الرجوع إليها، ليطمئن إلى صحة ما ورد فى النص الذى أمامه، من أسماء الأمكنة والبلدان، وعلى رأسها: معجم ما استعجم للبكرى، ومعجم البلدان لياقوت الحموى، وغيرهما.

وأما معاجم اللغة، فإن المحقق يحتاج إليها حين يريد التوثق من ورود كلمة بعينها فى العربية الفصحى، أو الأطمئنان إلى المعنى الذى ذكر لها هنا أو هناك فى النص الذى يحققه. وعلى رأس هذه المعاجم: لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس لمرتضى الزبيدى وغيرهما.

وهكذا نرى أن تحقيق النص ليس مهمة يسيرة، بل لا بد فيه من معرفة واسعة بالمصادر العربية، وطريقة استخدامها، والإفادة منها فى تصحيح النص، حتى يقترب من أصله الذى كتبه المؤلف. والمحقق الأمين قد يقضّى ليلة كاملة فى تصحيح كلمة، أو

إقامة عبارة، أو تخريج بيت من الشعر، أو البحث عن صحة علم من الأعلام فى كتب التراجم والطبقات.

وبعد.. فهذه خواطر من تجاربى فى التحقيق، تمدها خبرة متواضعة فى البحث العلمى وجهود شاقة مضنية فى معالجة النصوص وتحقيق التراث. وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.
